الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

النشرة القانونية
العدد رقم (8) – أغسطس 2026

المساءلة المالية... أين تبدأ؟

من المخالفة المالية إلى المسؤولية القانونية

هل تؤدي كل مخالفة مالية إلى مسؤولية قانونية؟

ترتكز الإدارة المالية الحكومية على منظومة من التشريعات والضوابط والإجراءات التي تنظم إدارة المال العام، وتحدد اختصاصات الجهات والأفراد ومسؤولياتهم. ويقتضي ذلك أن يكون كل إجراء مالي مستنداً إلى أساس نظامي، وأن يمارس كل صاحب اختصاص صلاحياته في الحدود المقررة له.

وفي هذا الإطار، قد تكتشف مخالفة مالية أو قصور في إجراء معين، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة قيام مسؤولية قانونية بحق شخص معين. فالمساءلة المالية لا تقوم على مجرد وقوع الخطأ، وإنما على تحديد الالتزام الذي كان واجباً، والشخص المختص بأدائه، ومدى التزامه بما تفرضه التشريعات والضوابط المالية.

ومن هنا، تمثل المساءلة المالية إحدى الركائز الأساسية للحوكمة المالية، لأنها تربط السلطة بالمسؤولية، وتعزز سلامة إدارة المال العام، وترسخ الثقة في القرارات والإجراءات المالية.

كيف تحدد المسؤولية القانونية؟

لا تنسب المسؤولية القانونية على أساس النتيجة وحدها، ولا على أساس المشاركة في المعاملة المالية، وإنما من خلال دراسة الواقعة في ضوء التشريعات المنظمة لها.

ويستند تحديد المسؤولية عادة إلى عدد من العناصر، من أهمها:

- وجود التزام أو واجب قانوني كان يتعين الالتزام به.
- ثبوت أن الشخص كان مختصاً بالإجراء أو القرار محل البحث.
- وقوع فعل أو امتناع يمثل مخالفة لذلك الالتزام.
- ارتباط المخالفة بالشخص في حدود اختصاصه ومسؤولياته.
- التأثير المالية أو الإدارية التي ترتبت على تلك المخالفة، متى كانت مؤثرة وفقاً للتشريعات النافذة.

وبالتالي، فإن المسؤولية القانونية لا تُفترض، وإنما تستند إلى وقائع ثابتة وتقييم قانوني يراعي طبيعة الدور الذي قام به كل طرف.

المخالفة لا تعني دائماً مسؤولية شخص واحد

تمر المعاملة المالية في الجهات الاتحادية بعدة مراحل، وقد يشترك في إعدادها أو مراجعتها أو اعتمادها أو تنفيذها أكثر من شخص أو وحدة تنظيمية، ولكل منهم اختصاصات والتزامات تختلف عن الآخر.

لذلك، لا يكفي تحديد الشخص الذي اعتمد المعاملة أو نفذها للحكم بقيام المسؤولية، بل يجب تحديد دور كل مشارك، وما إذا كان قد أدى الالتزامات التي تدخل ضمن نطاق اختصاصه، وما إذا كانت المخالفة قد نشأت بسبب فعل أو امتناع من جانبه.

ولهذا قد تنشأ المسؤولية على شخص واحد، وقد تتوزع بين أكثر من طرف، وقد يكون سبب المخالفة راجعاً إلى قصور في الإجراءات أو الضوابط المؤسسية، بحسب طبيعة كل حالة.

ما الذي لا تعنيه المساءلة المالية؟

هناك عدد من المفاهيم التي قد تؤدي إلى فهم غير دقيق للمساءلة المالية، ومن أبرزها:

- ليست كل مخالفة مالية سبباً مباشراً لقيام مسؤولية قانونية.
- اعتماد المعاملة أو تسجيلها في النظام لا يجعلها بالضرورة متفقة مع التشريعات والضوابط.
- حسن النية لا يعفي من الالتزام بالأحكام النظامية الواجبة التطبيق.
- مشاركة أكثر من شخص في الإجراء لا تعني تساوي مسؤولياتهم، وإنما تحدد مسؤولية كل منهم بحسب اختصاصه ودوره.
- تصحيح المخالفة بعد اكتشافها قد يزيل آثارها المالية، لكنه لا يحول دون تقييم المسؤولية القانونية متى استوجبتها التشريعات.

مثال توضيحي

استكملت جهة اتحادية إجراءات التعاقد على أحد المشاريع، وصدر الاعتماد المالي، وأبرم العقد بعد استكمال الموافقات الداخلية. وأثناء المراجعة، تبين أن أحد المتطلبات النظامية التي كان يجب استيفاؤها قبل إبرام العقد لم يكن متحققاً، في هذه الحالة، لا يكون السؤال: من وقع العقد؟ بل يكون السؤال:

- من كان مسؤولاً عن التحقق من استيفاء ذلك المتطلب؟
- هل كان صاحب الصلاحية على علم بجميع الوقائع ذات الصلة؟
- هل قدمت له المعلومات بصورة صحيحة وكاملة؟
- هل كان بإمكان أي من المشاركين اكتشاف المخالفة قبل اعتماد الإجراء؟

ومن خلال الإجابة عن هذه الأسئلة، يمكن تحديد ما إذا كانت المسؤولية تقع على شخص معين، أو تتوزع بين أكثر من طرف، أو تعود إلى قصور مؤسسي في الإجراءات والضوابط.

قواعد لا يجوز تجاوزها

- ترتبط كل صلاحية مالية بمسؤولية تقابلها.
- لا تقوم المسؤولية القانونية إلا في حدود الاختصاص والالتزامات التي يقررها القانون.
- لا يغني استكمال الإجراءات الشكلية عن الالتزام بالمتطلبات النظامية الجوهرية.
- تستند سلامة القرار المالي إلى مشروعيته، وليس إلى اكتمال إجراءاته فقط.
- تحدد المسؤولية وفقاً لدور كل طرف في المعاملة، وليس بحسب ترتيب توقيعه أو اعتماده.
- تمثل المساءلة وسيلة لحماية المال العام وتعزيز الحوكمة، وليست غاية في ذاتها.

الخلاصة

لا تبدأ المساءلة المالية عند اكتشاف المخالفة، وإنما تبدأ منذ لحظة ممارسة الصلاحية المالية، لأن كل قرار أو إجراء يرتب التزاماً قانونياً يقابله قدر من المسؤولية. وعند وقوع مخالفة، لا يكون المعيار هو من شارك في المعاملة أو من اعتمدها أخيراً، وإنما من كان مختصاً، وما هو الالتزام الذي كان واجباً عليه، وما إذا كان قد أوفاه وفقاً للتشريعات والضوابط المنظمة.

وبهذا المفهوم، تمثل المساءلة المالية إحدى أهم ضمانات الإدارة المالية الرشيدة، إذ تسهم في حماية المال العام، وتعزيز الامتثال، وترسيخ الثقة في سلامة القرارات والإجراءات المالية.

قطاع الإدارة المالية الحكومية - وزارة المالية

تنويه: هذه النشرة للتوعية الداخلية فقط ولا تغني عن الرجوع للتشريعات المعتمدة

www.mof.gov.ae
@mofuae